



قاعدة المعطيات الخاصة ببرامج، التزامات وتعهدات السادة الوزراء خلال
جلسات الأسئلة الشفهية
دورة أكتوبر 2012

ر. ت	الجلسة	القطاع الحكومي	موضوع السؤال	جواب الوزير الذي يتضمن برنامجا، التزاما أو تعهدا
01	الجلسة الأولى / 16 أكتوبر 2012	التجهيز والنقل	إنجاز نفق تيزي نتيشكا	أكد السيد الوزير على أن الحكومة ملتزمة ومقتتعة وستتخراط في إنجاز هذا النفق لعدة اعتبارات، من بينها مساهمته في ضمان السلامة الطرقية وسلامة أرواح المواطنين، وأيضا لما لهذا النفق من انعكاسات اقتصادية واجتماعية مهمة على المنطقة الجنوبية ككل. وأضاف أن الدراسات الأولية بخصوص شكل و تجهيز وكلفة النفق موجودة، إذ من المنتظر أن يمتد على طول 10 كيلومترات بكلفة أكثر من 10 ملايين درهم وعلى امتداد 7 إلى 10 سنوات، و أن الحكومة الآن هي بصدد إعداد الدراسة التفصيلية لتوفير شروط نجاحه ، مشددا على أن ذلك لن يتم إلا في إطار التعاون والشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص،ولهذا الغرض أعدت الحكومة مشروع قانون سيعرض قريبا من أجل التأسيس للإطار القانوني لمثل هذه الشراكات.
02	الجلسة الثانية / 23 أكتوبر 2012	التجهيز والنقل	تدبير المقالع الرملية	أكد السيد الوزير التزام الحكومة بوضع إطار قانوني عصري يحكم استغلال المقالع في إطار الشفافية و المسؤولية، وفي إطار دفاتر تحملات تحترم الحقوق والأملاك العامة والثروات الوطنية وفي نفس الوقت تحترم الأثر على البيئة. وأیضا تركز على المراقبة وعلى تقنين المراقبة وإدخال الآليات العصرية من أجل ضبط عمليات النهب و السرقة.



الشفهية والكتابية

03	الجلسة الثانية / 23 أكتوبر 2012	العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	تفعيل مقتضيات القانون رقم 15.91 لمنع التدخين بالأماكن العمومية	أكد السيد الوزير التزام السيد رئيس الحكومة بتفعيل مقتضيات هذا القانون الذي يضم 20 مادة وصادق عليه البرلمان بمجلسيه ، مشددا على أهمية التعجيل بإخراجه إلى حيز الوجود باعتبار أن الفصل 50 من الدستور الجديد ، يحدد آجالا لنشر النصوص المصادق عليها عكس ما كان عليه الوضع في السابق، وبالتالي هذه من الحالات التي لا يمكن أن تتكرر في هذه المرحلة من تاريخ التشريع المغربي .
04	الجلسة الثالثة / 30 أكتوبر 2012	العدل والحريات	مبدأ استقلالية السلطة القضائية ودوره في بناء دولة القانون والمؤسسات	أكد السيد الوزير على أن هذا المبدأ الدستوري سيتم تفعيله من خلال قانون تنظيمي خاص بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية وقانون تنظيمي آخر خاص بالنظام الأساسي للقضاة، وبالطبع فإن الدستور حدد المعالم الأساسية لاستقلال السلطة القضائية والتي على أساسها سيتأسس وسيتم وضع القانونين التنظيميين المذكورين. واعتبارا لأهمية الموضوع فإن مقارنة الجوانب المرتبطة به وتنزيل المقتضيات الدستورية المتعلقة به ستخضع للمقاربة التشاركية. وأضاف أن موضوع استقلال السلطة القضائية سيكون أحد المواضيع المهمة التي سيناقشها الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة.
05	الجلسة الرابعة / 13 نونبر 2012	السكنى والتعمير وسياسة المدينة	تبسيط مسطرة الترخيص للبناء بالعالم القروي	أكد السيد الوزير أن وزارة السكنى ستعمل قبل نهاية هذه السنة وبشكل انفرادي - نظرا لوجود أمور مرتبطة ببعض الوزارات الأخرى- على إصدار دورية جديدة موجهة إلى الوكالات الحضرية ستصبح سارية المفعول في الأسابيع القليلة المقبلة ومن شأنها تبسيط مساطر البناء في العالم القروي وتجاوز المشاكل المرتبطة بالتأويل الحاصل دون الدخول في التفاصيل المرتبطة بالهكتار والبناء. و من المتوقع أن تساير الجماعات القروية عموما هذا التوجه بالنظر للضغط الواقع عليها من مختلف المواطنين. كما عبر عن أمله في أن تساهم هذه الدورية - في انتظار مراجعة قوانين



الشفهية والكتابية

التعمير بشكل أعمق في غضون سنة 2013 - أن تضع حدا لمعاناة المواطنين والمواطنات. وأضاف أن وزارته ستعمل على وضع الأسس لبرامج سكنية تناسب قدر الإمكان الطلب وتراعي خصوصيات العالم القروي. ونفس الشيء بالنسبة لوثائق التعمير لأنه بقدر ما سيتم الإسراع في وضعها بعدد من الجماعات القروية بقدر ما سيساهم ذلك في تسهيل العمل بالنسبة للجماعات المعنية وللمواطنات والمواطنين. وأخيرا ستعمل الوزارة في أفق 2013 دائما - في إطار مقارنة مختلفة بالمقارنة مع كان معمول به- وانطلاقا من صندوق التنمية القروية والموارد المتوفرة على تطوير مستوى المساعدة الهندسية المقدمة للمواطنات والمواطنين لتمكينهم من التغلب على الحواجز التي تعترضهم في هذا الباب.				
أكد السيد الوزير على أن قانون الكفالة بما فيه الجزء المتعلق بالكفالة خارج المغرب هو موضوع إعادة نظر ومراجعة وستتم إحالته على البرلمان في أقرب الآجال، أما بالنسبة لتبسيط المساطر بالنسبة للكفالة في الداخل، وعد السيد الوزير بإعادة النظر في هذه المساطر بما يتلاءم مع نبل هذه المؤسسة، ونبل الأشخاص الذين يقومون بكفالة هؤلاء الأطفال المهملين.	منع كفالة الأجانب للأطفال المغاربة	العدل والحريات	الجلسة الخامسة / 20 نونبر 2012	06
أكد السيد الوزير أن البرنامج الحكومي 2012-2016 تضمن إنجاز عدد من السدود ، وأنه في أفق 2016 تحديدا، تمت برمجة إنجاز "سد تاركاو مادي" الذي سيكون الهدف منه هو توفير كميات المياه الضرورية لتنمية الفلاحة بمنطقة كرسيف، وكذلك "سد اقصوب" من أجل حماية سد مشرع حمادي من التوحد.	وضعية السدود بالجهة الشرقية	الطاقة والمعادن والماء والبيئة	الجلسة الخامسة / 20 نونبر 2012	07
التزم السيد الوزير أمام السادة المستشارين بأن يتقدم إما في إطار اللجنة المختصة أو أمام المجلس الموقر بخريطة طريق (feuille de route) لأهم المشاريع الإصلاحية في النقل بصفة عامة بتواريخ تقريبية.	تفعيل بعض مقتضيات مدونة السير	التجهيز والنقل	الجلسة السادسة / 27 نونبر 2012	08



الشفهية والكتابية

<p>كما التزم بأن يتقدم في أقرب وقت بمقترحات التعديلات على المدونة أملا أن تكون محط توافق، لأنه يعتبر أن القانون في نهاية المطاف هو تعاهد جماعي وبالتالي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار مصلحة 3 مكونات: مصلحة الاقتصاد الوطني لأن النقل يقوم بخدمات وهو اقتصاد في حد ذاته ترتبط به صناعات، مصلحة المهنيين من أجل دفعهم للاستثمار أكثر في هذا المجال، و أخيرا مصلحة المواطن في سلامته وفي جودة الخدمات المقدمة له.</p>				
<p>أكد السيد الوزير أنه لمواجهة هذه الأفة فالحكومة وفيه للالتزامات التي تعهدت بها في البرنامج الحكومي وذلك من خلال:</p> <p>أولا، إرساء إطار مؤسستي بتعزيز المنظومة الوطنية للنزاهة ومحاربة الرشوة من خلال:</p> <ol style="list-style-type: none">1- إعادة النظر في الإطار المؤسستي للهيئة المركزية للوقاية من الرشوة المنصوص عليها في الدستور؛2- اعتماد إستراتيجية وطنية لمحاربة الرشوة خلال السنة المقبلة،3- تحيين وتأهيل التشريع المرتبط بحماية المال العام،4- تقوية مؤسسات الرقابة والمحاسبة ووضع ميثاق وطني لمكافحة الرشوة مع تشجيع مشاركة عموم المواطنين ومختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين ومنظمات المجتمع المدني، وكذلك إعطاء الأولوية للوقاية وللحملات التحسيسية ضد الرشوة.	<p>حصيلة البرامج الحكومية في مجال تخليق الحياة العامة</p>	<p>الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة</p>	<p>الجلسة السابعة / 04 دجنبر 2012</p>	<p>09</p>